٦ ــ **شركة كهرباء القدس**: تأسست في الأربعينات في فترة الانتداب البريطاني. وتمتعت مذ ذاك بامتياز حصر بها توليد الطاقة الكهربائية في منطقة تمتد من بيت لحم في الجنوب إلى رام الله في الشمال. لكن الشركة كابدت الكثير من الصعاب والمشكلات الخطيرة بعد الاحتلال الاسرائيلي وقراره السريع بضم وإلحاق القدس الشرقية. ومن ذلك مثلاً أنه فُرض عليها توريد الطاقة الكهربائية إلى جميع المستوطنات الاسرائيلية في شرق القدس، الأمر الذي ألقى على كاهل الشركة عبئاً ثقيلاً لم تكن تتوقعه، مما أثقل على مولداتها بصورة باهظة. ثم ان سلطات الاحتلال أكرهت الشركة على قبول عدد من الاسرائيليين في إدارتها، مما تسبب في شقاق خطير في هيئتها الادارية. ومما زاد الطين بلة مشكلات خطيرة واجهتها الشركة مع عمالها.

إن الضغط على هذه الشركة ما زال في تصاعد، وأصبح مصيرها على كف عفريت. ومن الواجب أن نوصي هنا بكل قوة بوجوب إجراء تقويم نقدي لأوضاعها بغية الخروج بالقرارات المناسبة لانقاذها. والواقع أن كل وضع الطاقة الكهربائية في الضفة الغربية بأسرها يتطلب تقويماً دقيقاً ومراجعة شاملة صحيحة.

٧ ــ **بلاستيك الاردن**: تأسست في بيت ساحور (قضاء بيت لحم) في ١٩٥٨. ومنذ ذلك الحين تتابع الشركة تقدماً ملحوظاً سواء على صعيد المبيعات أو المنتجات. ولقد أضافت مؤخراً إلى تجهيزاتها وحدات جديدة لانتاج المراتب (الفرشات) سواء الرفاصية أو الاسفنجية. ولا جدال في أن انفتاح أبواب الاردن أمام منتجات الشركة، هو من العوامل المساعدة في نموها ونجاحها*.

الإنتاج

لا توجد تحت أيدينا مؤشرات متوافرة حول توجهات الانتاج في مختلف الصناعات. لكن المصادر الاسرائيلية تقدر أن العائد الاجمالي الذي يتراكم لدى مختلف القطاعات الصناعية في الضفة الغربية وقطاع غزة قد ارتفع منذ العام ١٩٦٩ بنسبة ٦٧٧٪ في الضفة، وبنسبة ٣٢٧٠٪ في القطاع. (أنظر الجدول رقم ١٩).

□ □ □

من الواضح أن هذه التقديرات مبالغ فيها بافراط، حتى بعد حسم نسبة تصاعد الأسعار التي يقدر ارتفاعها خلال الفترة ذاتها بـ ٤١٥٪ في الضفة الغربية و٥٠٠٪ في قطاع غزة**.

---

* لكي نتجنب التسبب بمشكلات للمؤسسات السبع الآنفة الذكر، لم نورد أرقاماً حول طاقتها العاملة. لكن معدل العمالة فيها يتراوح بين ١٠٠ و٢٥٠ عاملاً في كل منها.

** اعتماداً على الأرقام المنشورة في **الملخص الاحصائي الاسرائيلي** (١٩٧٨، ص ٧٧٤)، فإن مؤشر الأسعار للمستهلك يقدر ارتفاعه في ١٩٧٧ إلى ٥٧٤,٢ في الضفة الغربية و٦٨٥,٨ في القطاع (١٩٦٩: ١٠٠٪).